

مساهمة الربحية في تحسين الاستقرار المالي لعينة من المصارف

الاسلامية في البحرين للفترة (2006-2018) باستخدام نموذج Z-score

The contribution of profitability in improving the financial stability of a sample of Islamic banks in Bahrain for the period of (2006-2018) using the Z-score model.

ماجدة مدوخ

جامعة عمارثليجي بالأغواط (الجزائر)،
مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير

m.medaouakh@lagh-univ.dz

إيمان بن عطية*

جامعة عمارثليجي بالأغواط (الجزائر)،
مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير

im.benatia@lagh-univ.dz

المخلص:	معلومات المقال
<p>عالجت الدراسة موضوع الاستقرار المالي وعلاقته بالربحية لعينة من المصارف الاسلامية في البحرين خلال الفترة 2006-2018، حيث تم اختيار قياس الربحية بمعدل ROA ونسبة حقوق الملكية وقياس الاستقرار المالي باستخدام مؤشر Z-score، حيث وجدت الدراسة أن المصارف الاسلامية لم تتأثر بشكل مباشر بالأزمة المالية ما عدا مصرف جي اف إتش وهو أقل المصارف استقراراً خلال الأزمة المالية لكنه صمم على التعافي واسترجاع مكانته المالية واستقراره، كما توصلت دراستنا إلى نتيجة رئيسية مفادها أنه توجد علاقة طردية بين ROA معدل الربحية و Z-score وبالتالي هناك تأثير إيجابي للربحية على الاستقرار المالي للمصارف الاسلامية.</p>	<p>تاريخ الارسال: 2022/07/25</p> <p>تاريخ القبول: 2022/09/18</p> <p>الكلمات المفتاحية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ المصارف الاسلامية ✓ الاستقرار المالي ✓ معدل العائد على الأصول
	<p>Article info</p> <p>Received 25/07/2022</p> <p>Accepted 18/09/2022</p> <p>Keywords:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ Islamic banks ✓ Financial stability ✓ ROA ratio
<p><i>The study dealt with the issue of financial stability and its relationship to profitability for a sample of Islamic banks in Bahrain during the 2006-2018 period, where the profitability measure was chosen by the ROA rate and the equity ratio and the financial stability measure using the Z-score index; the study found that Islamic banks were not directly affected by the financial crisis, except for GFH Bank, which was the least stable bank during the financial crisis, but they were determined to recover and restore their financial position and stability. Our study also reached a main conclusion that there is a direct relationship between ROA profitability rate and Z-score and therefore there is a positive impact of profitability on the financial stability of Islamic banks.</i></p>	

1. مقدمة:

إن الاستقرار المالي موضوع في غاية الأهمية إذ أنه يستمد قوته من أن أي اختلال في الوظيفة المالية على المستوى الجزئي سيؤثر على الاقتصاد الكلي، تبعاً لخصائص القطاع المالي الذي يعتبر متداخلاً ومتشعباً لعلاقته الوطيدة بكافة متغيرات الاقتصاد الكلية وعلاقة المصارف فيما بينها فضلاً عن تواصله المباشر مع المستثمرين وأصحاب الودائع، لهذا فإن الازمات المالية والمشاكل المالية تنتشر بسهولة في النظام المالي وتعرضه لخطر عدم الاستقرار، وأن أي اختلال في بنك واحد قد يؤثر في باقي المصارف ومع الانتفاخ المالي فإن انتشار الازمات المالية بين الدول والقارات أكثر سهولة، وبما أن الاستقرار المالي يعني قدرة القطاع المالي على امتصاص الصدمات المالية ومنه حتمياً هو يعني استقرار المؤسسات المالية وخاصة المصارف التي تلعب دوراً جوهراً في هذا القطاع والذي يجب عليها زيادة قدرتها على تفادي مخاطر السيولة وعدم السداد، رغم هذا فإن مسؤولية الاستقرار المالي لا تقع على جهة معينة فحسب بل هي تعني استقرار مكونات النظام ككل.

وبما أن القرارات المالية غالباً ما تكون مبنية على التوقعات وليست مضمونة النتائج خاصة في دراسة الاقتصاد الإسلامي إذ أنه لا يعتمد على العقود المضمونة بل أساسه المشاركة في تحمل الربح والخسارة، فإن دراسة الاستقرار المالي لديها مهم للغاية لتثبت بأنها مصدر ثقة لدى العملاء من خلال قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في أي وقت، وقياس الاستقرار المالي باستخدام مؤشر **Z-score** يوضح مكانة المصرف من قدرته على الوفاء بالتزاماته ليس فقط من خلال أرباحه بل حتى من خلال التنازل عن أصوله وحقوق ملكيته إذا اضطر لذلك، وكان اختيار مؤشر **Z-score** نظراً لموضوعيته في احتساب خطر الإفلاس لدى المصارف فهو لا يأخذ بالحسبان طبيعة التمويل سواء كانت بالأساليب الإسلامية أو بالأساليب التقليدية، وفي دراستنا سنتطرق إلى استقرار المصارف وأخذ عينة من المصارف الإسلامية في البحرين وذلك خلال سنوات 2006-2018، وفي الأخير مقارنة نتائجها ومدى مساهمة معدل العائد على الأصول في زيادة الاستقرار المالي، ومن هذا نطرح الإشكالية التالية التي تحاول دراستنا الإجابة عليها:

ما مدى مساهمة معدل الربحية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية عينة الدراسة؟

وتحت هذا السؤال الرئيسي تدرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الاستقرار المالي لدى المصارف ومعدل العائد على الأصول؟ وما طرق قياسه؟
- هل يعكس **Z-score** الصورة الحقيقية للاستقرار المالي لدى المصارف الإسلامية؟
- هل المصارف الإسلامية عينة الدراسة في مستوى مناسب من الاستقرار في ظل التغيرات الاقتصادية وازمة الرهن العقاري سنة 2008 و التباطؤ الاقتصادي العالمي 2014؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤلات السابقة نضع الفرضيات التالية:

- إن الاستقرار المالي للمصرف يعني قدرة المصرف على تفادي الازمات المالية وارتداداتها.
- نجاح المصارف الإسلامية في تفادي خطر الاعسار المالي يتوقف بدرجة كبيرة على مؤشر **Z-score** في قياس الاستقرار المالي لها.
- كلما زادت ربحية المصرف كلما زادت قدرته على تفادي العسر المالي أي زيادة استقراره مالياً.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على الاستقرار المالي في المصارف، وتطبيق مؤشر الاستقرار المالي Z-score على المصارف عينة الدراسة من أجل توضيح مستوى المصارف الاسلامية ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وتوضيح قدرتها على التصدي للأزمات والتعافي من العسر المالي التي قد تتعرض له، وعرض تجارب المصارف عينة الدراسة لمصارف مختلفة النشاط (مصارف تجزئة ومصارف جملة) من أجل توضيح أن لكل نوع من الاستثمارات مجال معين من الاستقرار المالي. **المنهج المستخدم:** من أجل معالجة اشكالية الدراسة والاجابة على الأسئلة المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل توضيح المفاهيم حول الاستقرار المالي ومؤشرات قياسه، وتحليل نسب الربحية ومؤشر الاستقرار للمصارف عينة الدراسة من أجل فهم ميكانيزم عمل المصارف الاسلامية في معالجتها للعسر المالي إن وجد.

هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى 3 محاور كالتالي:

المحور الاول: مدخل مفاهيمي حول الاستقرار المالي

المحور الثاني: نماذج قياس الاستقرار المالي للمصارف

المحور الثالث: تحليل علاقة ربحية المصارف عينة الدراسة بالاستقرار المالي خلال السنوات 2006-2018

2. مدخل مفاهيمي حول الاستقرار المالي

1.2 تعريف الاستقرار المالي:

إن المصارف تعمل في بيئة مصرفية متكاملة وليست بمعزل عن باقي مكونات النظام المالي لهذا فإن الدارس للاستقرار المالي لا بد له أن يطلع على استقرار مكونات المنظومة المصرفية ككل فضلا عن دراسة استقرار المصرف على المستوى الجزئي، وفي هذا العنصر سنعرف الاستقرار المالي للنظام المالي ثم نعرف الاستقرار المالي للمصرف:

1.1.2 تعريف الاستقرار المالي للنظام المصرفي:

1- يعرف المصرف المركزي الأوروبي الاستقرار المالي على أنه: "حالة يكون فيها النظام المالي - الذي يتألف من الوسطاء الماليين والأسواق والبنى التحتية للسوق - قادراً على تحمل الصدمات، وبالتالي تقليل احتمالية حدوث اضطرابات في عملية الوساطة المالية والتي تعيق توظيف المدخرات في فرص استثمارية مربحة". (Morgan. P, and V. Pontines,2014,p3).

2- "الاستقرار المالي يشير إلى الأداء السلس للعناصر الرئيسية التي يتكون منها النظام المالي (S. Oosterloo et all,2007,p338)."

3- "العمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما ينضوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد" (أحمد بلوافي، 2008، ص72)

2.1.2 تعريف الاستقرار المالي للمصارف:

أ- استقرار المصارف يعني "أن هناك درجة عالية من الثقة في أنها تستطيع الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية دون انقطاع أو مساعدة خارجية" (Andrew Crockett, 1997, p6)

ب- الاستقرار المالي للمصرف يعني "مقاومة المصارف للصدمات وإحداث اضطراب في أدائها، كما يعتقدون أن الاستقرار المصرفي يتحقق عندما تتمكن المصارف من أداء واجباتها بشكل صحيح حتى في مواجهة الصدمات المختلفة" (P. Rostamzadeh et all, 2018, p153)

2.2 محددات الاستقرار المالي للمصارف

في دراسة عبد الكريم قندوز حول محددات الاستقرار المالي للمصارف العربية لخص الباحثون أهم محددات الاستقرار المالي في المصارف بناء على دراسات سابقة درست العلاقة بين هذه المحددات و الاستقرار المالي كل على حدة ومدى تأثير كل محدد على استقرار المصارف، نوجزها كالتالي:

1.2.2 محددات الاقتصاد الكلي: وهي البيئة الخارجية للمصرف وتمثل في متغيرات الاقتصاد الكلي ومدى تأثيرها على الاستقرار (عبد الكريم قندوز وآخرون، 2022، ص13، 12):

- **النمو الاقتصادي:** إن النمو الاقتصادي للدول تظهر نتائجه في مستوى الدخل الكلي وبالتالي الدخل الفردي، ومنه أي انخفاض في معدلات النمو تؤدي إلى انخفاض الدخل الفردي وهنا تظهر مدى حاجة الافراد إلى الائتمان حسب مستويات دخولهم، فقد تنخفض قدرة المقترضين على السداد وبالتالي زيادة القروض المتعثرة التي تؤثر على الاستقرار المالي للمصارف، وهنا قد تتخذ بعض المصارف سياسة تحوطية لعدم تأثر رؤوس أموالها فتخفض مستوى الاقراض وبالتالي تخفيض السيولة في الاقتصاد ومنه تراجع الاستثمار والاستهلاك ومستويات الدخل.
- **التضخم:** يؤثر التضخم ايجابا وسلبا على الاستقرار المالي للمصارف عن طريق أنه يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية وهو ما يضعف قدرتهم على السداد، كما يتأثر الطلب الكلي وبالتالي انخفاض في قطاع الاعمال وضعف في قدرته على السداد ايضا، ومن جهة أخرى يؤدي التضخم إلى تراجع قيمة القروض الحقيقية ومنه تحسين قدرة المقترضين على السداد، لهذا فإن تأثير التضخم على الاستقرار يعتمد على طبيعة الاقتصاد وقنوات تأثيره.
- **سعر الفائدة:** إن ارتفاع اسعار الفائدة يؤدي إلى ارتفاع اقساط الديون وبالتالي زيادة نسبة عدم السداد والقروض المتعثرة التي تؤثر سلبا على الاستقرار المالي للمصارف.
- **سعر الصرف:** ارتفاع قيمة العملة المحلية يمكن أن يؤدي إلى تراجع الصادرات وارتفاع الواردات مما يضعف الطلب الكلي ومنه زيادة درجة أخطار القطاع المالي وعدم استقراره، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع قيمة العملة المحلية يحسن من قدرة المقترضين بالعملة الاجنبية على السداد ومنه تحسين معدلات الاستقرار.

2.2.2 محددات القطاع المصرفي: وتعتبر البيئة الخارجية للمصرف والتي لها تأثير مباشر على نشاك المصرف حيث أن المصارف تعمل بالترايط وليس منعزلة عن باقي مكونات القطاع المصرفي، وتمثل في المتغيرات التي تنشط في السوق المصرفية ما بين المصارف في: التنافسية؛ حجم القطاع المصرفي؛ حجم الائتمان.

3.2.2 محددات على مستوى المصرف: وتعتبر البيئة الداخلية ذات التأثير الأول والقوي على استقرار المصارف، وتمثل في متغيرات المصرف في حد ذاته:

- **حجم المصرف:** يؤثر حجم المصارف من حيث أن احتمالات الافلاس تنخفض في المصارف الكبيرة لتميزها باللجوء للاقتراض بشروط يسيرة، ولأن نشاطها يتسم بالتنوع وهذا ما يقلل المخاطر لديها؛
- **السيولة:** والتي تؤثر سلبا ويجابا على الاستقرار المالي للمصرف، فالتأثير الايجابي يكمن في أن السيولة العالية لدى المصرف تزيد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وهذا ما يسهل عليها الاقراض وبالتالي الزيادة في متانة هيكل رأس المال، أما التأثير السالب فقد تستخدم بعض المصارف سيولتها في تمويل استثماراتها وبالتالي تقل نسبة الديون لديها؛

- الربحية: تعتبر الربحية مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للمصرف، فالمصارف التي تتميز بربحية عالية لها القدرة على استخدام نسب عالية من الدين في تشكيل رأسمالها، ومن وجهة نظر أخرى يتم التمويل بالارباح المحتجزة أولا ثم الاقتراض؛ (حمزة التومي، مورد همتان، 2018، ص210، 209)
- كفاية رأس المال : تساهم كفاية رأس المال على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة وهذا يساعدها في حماية أموال المودعين؛ (أمانة فريق الاستقرار المالي، 2019، ص193) حقوق الملكية؛ حجم الائتمان.

3.2. أهمية الاستقرار المالي للمصارف

- تظهر أهمية الاستقرار المالي من خلال تبيان الآثار المترتبة عن عدم الاستقرار (مشتاق السبعوي وآخرون، 2012، ص73):
- عدم الاستقرار انعكس سلبا على النمو الاقتصادي حيث حدث انكماش في الاقتصاد وارتفاعا في معدلات البطالة حيث تم تسريح الكثير من العمال؛
 - بسبب أزمة الرهن العقاري وآثارها تم التيقن بأنه كلما زادت حدة الازمات المالية كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي؛
 - إن عدم الاستقرار الذي خلفته الازمة جعل العديد من المصارف تتعرض لخسائر كبيرة وتراجع معدلات تقديم الائتمان.

3. نماذج قياس الاستقرار المالي للمصارف

- تعددت النماذج المعدة من اجل قياس الاستقرار المالي في المصارف منها من يأخذ البيئة الخارجية للمصرف في الحسبان ومنها من يركز على المتغيرات الداخلية للمصرف والتي تؤثر مباشرة على ربحية المصارف واستقرارها، نذكر أهم هته النماذج مع التفصيل في نموذج Z-score الذي أخذناه كمؤشر لقياس استقرار المصارف الاسلامية عينة الدراسة.

1.3 نموذج CAMELS

- يعرف على أنه: "نظام رقابي موحد فعال لتقييم أداء المصارف لتحديد جدارتها المالية من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها باعتماد ستة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الاشرافية من التدخل لتصحيح الاوضاع وحماية السلامة المالية في القطاع المصرفي" (محمد سليمان، 2019، ص318)

ويتكون هذا النموذج من 6 مؤشرات رئيسية تقاس بسبب معنية وهي كالتالي (صلاح الدين الامام، 2010، ص20):

- كفاية رأس المال Capital adequacy ويتمثل في قيمة رأس المال التنظيمي الذي تتطلبه المصارف لحمايتها ويقاس بـ: رأس المال إلى الموجودات الموزونة بالمخاطرة؛ رأس المال الأساسي إلى الموجودات الموزونة بالمخاطرة؛ صافي مخصصات القروض المتعثرة إلى رأس المال.
- جودة الموجودات Assets quality وتعكس قيمة مخاطر الائتمان المتعلقة بمحفظة القروض والاستثمارات وتقاس عن طريق: القروض المتعثرة إلى مجموع القروض؛ التوزيع القطاعي للقروض إلى مجموع القروض.
- جودة الإدارة Management quality وتعكس كفاءة مجلس الادارة في تحديد ومراقبة المخاطر ومدى قدرتها على التصدي لها وإدارتها.
- الأرباح Earnings and profitability ويعكس نوعية الأرباح ومصدرها والعوامل التي تؤثر على الأرباح، وتقاس بـ: العائد على الموجودات؛ العائد على حقوق الملكية؛ هامش الفائدة لاجمالي الدخل؛ المصروفات قبل الفوائد لاجمالي الدخل.

• السيولة Liquidity وهي متمثلة بـ: الموجودات السائلة إلى اجمالي الموجودات؛ الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل.

• الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to Market Risk وبعبارة أخرى هو مدى حساسية واستجابة الدخل وحقوق الملكية للتغيرات القائمة في معدلات الفائدة، ومعدلات التحويلات الخارجية واسعار ادوات الملكية.

2.3 نموذج معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC

يعرف على أنه: "طريقة لقياس الربحية على أساس المخاطر والتي من خلالها يمكن المقارنة المنسقة للعوائد المالية المحفوفة بالمخاطر لسلسلة من المشروعات أو الاستثمارات وفي العادة يتم تحديدها كوفها نسبة العائد المعدل وفق المخاطر إلى رأس المال الاقتصادي، وأن مخاطر العائد هي التي يتم قياسها وتعديلها" (محمد بن عمر، نوال بن عمارة، 2018، ص28) ويتم احتسابه باتباع 5 خطوات هي كالتالي (نبراس العامري، 2018، ص181):

- تثبيت مستوى الثقة المطلوب؛
- استخراج رأس المال الاقتصادي عن طريق ضرب الخسائر غير المتوقعة في مستوى 2.33 سيغما؛
- استخراج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر عن طريق قسمة الايرادات المخططة على رأس المال الاقتصادي؛
- استخراج معدل القطع عن طريق قسمة الايرادات المخططة على الايرادات المتحققة خلال فترة معينة؛
- مقارنة النتائج ففي حالة كانت نسبة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر تساوي أو أكبر من نسبة القطع فتدل على قدرة المصرف في التحكم على الخسائر غير المتوقعة، وإذا كانت أقل فإن المصرف غير قادر على مواجهة الخسائر غير المتوقعة.

3.3 القيمة المعرضة للمخاطر -VAR- Value At Risk

تعتمد على تحليل مخاطر السوق باستخدام نماذج احصائية باحتساب أقصى قيمة للخسائر المتوقع تحملها بسبب التعرض لمخاطر أسعار العائد، وهي تقوم على مقدار المال الذي قد يخسره المصرف خلال الفترة المقبلة وذلك في درجة ثقة معينة، وتطبق على الاصول ذات الغرض التجاري إذ يكون المصرف تاجرا في المراكز المالية بشكل يومي (مرابط محمد، حناش إلياس، 2020، ص223).

4.3 اختبارات الضغط (التحمل، الاجهاد)

يعرف على أنه: فحص قدرة المصارف على تحمل الأزمات في ظل التعرض لمخاطر مختلفة تحاكي الوضع الاقتصادي والسياسي السائد في الدولة بهدف تعزيز قدرة السلطات النقدية على وضع سياسات تحوطية تمكن المصارف من تجاوز المخاطر التي قد تنتج عن تلك السيناريوهات عند وقوعها (بن معتوق صابر، 2019، ص32).

أنواعها: يوجد نوعين رئيسيين من الاختبارات الضاغطة يمكن تطبيقها لقياس تأثير عدة عوامل مخاطر من أجل مساعدة المصرف على تفاديها، فهي تستخدم الاختبارات الضاغطة لتقييم قدرة المصرف على الصمود والاستمرار في حال حدوث صدمات مالية وتمثل في (فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، 2018، ص10، 11):

أ- اختبارات الحساسية: تستخدم اختبارات تحليل الحساسية لمعرفة ومدى تأثير التغيرات والتغيرات في كل عامل من عوامل المخاطر بشئ أنواعها (مخاطر متعلقة بالاقتصاد الكلي، مخاطر التشغيل، المخاطر المالية...) على الوضع المالي للمصرف

وتقييم قدرة المصرف على مواجهته بغض النظر عن العلاقة بين هته العوامل المسببة للمخاطر، مثل التغيرات في اسعار الفائدة واسعار الصرف... الخ

ب- اختبارات السيناريوهات: تعمل على تقييم أثر سيناريوهات احتمالية حدوثها قد تكون منخفضة ولكن أثرها في حال حصولها على المركز المالي كبير، ويتم اجراء تحليل الاختبارات على عوامل المخاطر باستعمال درجات مختلفة من الشدة تحدد بناء على بيانات تاريخية وتجارب سابقة للمصرف او الاقتصاد ككل مدعومة بافتراضات مبنية بعقلانية.

5.3. نسبة تكساس Texas ratio

تركز هته النسبة بشكل كبير على مخاطر الائتمان التي تواجه المصارف، وقد قدمت أول مرة من قبل G.Casidy 1980، لتحليل الوضعية المالية وقياس الاستقرار المالي للمصارف التجارية الامريكية وتحسب بالعلاقة (مرابط محمد، حناش إلياس، 2020، ص224، 223):

$$TXR = \frac{NPL + \text{Fixt Assets}}{\text{Equity} + NPLpro}$$

حيث أن: - NPL ك القروض غير العاملة (المتعثرة)؛

- Fixt Assets الاصول الثابتة الملموسة؛

- Equity حقوق الملكية؛

- NPLpro مخصصات تغطية خسائر القروض المتعثرة.

اذا لم تتجاوز النسبة 100 بالمائة فنقول أن المصارف مستقرة ماليا حيث تغطي حقوق الملكية والمخصصات كل القروض المتعثرة والاصول الثابتة الملموسة، وإذا تجاوزت 100 بالمائة فنقول أن المصارف غير مستقرة مالية أو في حالة تعثر مالي

6.3. مؤشر Z-score

يعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات انتشارا لحساب الاستقرار المالي للمصارف، لأنه يقيس ما إذا كان المصرف سيواجه اعسارا ماليا على خلاف ما تم ذكره سابقا من المؤشرات التي تقيس درجة الافلاس أو مشكلة السيولة القائمة في الفترة الحالية، ومشكلة السيولة تكمن في عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات، فإذا ما تم التعرف عليها مسبقا من خلال هذا المؤشر فإلها تعالج بالتخلص من الأصول مما يؤدي إلى خسائر معينة وليس إلى الافلاس الكلي، وقد تم اختياره في قياس الاستقرار المالي في عينة دراستنا من المصارف الاسلامية نظرا لموضوعيته في حساب الاستقرار المالي بغض النظر عن طبيعة العمل المصرفي الاسلامي الذي يعتمد على المشاركة في الارباح والخسائر.

ويجب التنبيه إلى أن مؤشر Z-score له صيغتان، الصيغة الأولى الأصلية هي صيغة Altman والتي يقيس بها

العسر المالي / الافلاس للمؤسسات الإنتاجية، وتتكون من 5 متغيرات مضروبة في نسب محددة، وتحسب كالتالي (Edward Altman, 1968, p594):

$$Z = 0.12X_1 + 0.14X_2 + 0.33X_3 + 0.006X_4 + 0.999X_5$$

أما مؤشر قياس الاستقرار المالي للمؤسسات المالية و المصارف وهي الصيغة المعتمدة في دراستنا تكون صيغتها

كالتالي (Xiping Li et all, 2017, p12):

$$Z\text{-score} = \frac{K + U}{Q}$$

حيث أن : K تمثل (حقوق المساهمين + الاحتياطات) / الأصول؛
 U تمثل (العائد / الأصول) ويرمز لها أيضا بـ ROA ؛
 Q تمثل الانحراف المعياري لـ ROA .

ويعرف Z -score على أنه: عدد الانحرافات المعيارية في عوائد موجودات المصرف التي يجب أن تهبط بأقل من قيمتها المتوقعة قبل أن تستنفذ حقوق الملكية ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية. (دردور أسماء، خوالدي سليمة، 2020، ص52) له علاقة (سلبية) باحتمال إفلاس مؤسسة مالية، أي احتمال أن تصبح قيمة أصولها أقل من قيمة ديونها، وبالتالي فكلما سجل قيمة أعلى دل ذلك على احتمال أقل للإفلاس (www.worldbank.org, Word bank)؛ وبافتراض التوزيع الطبيعي لعوائد المصارف، يقيس المؤشر عدد الانحرافات المعيارية لتحقيق العوائد على الأصول حتى تستترف قيمة الأسهم؛ وتمثل القيمة المرتفعة للمؤشر Z -score الاحتمال الأدنى لمخاطرة التعثر المالي، وتكون للمؤشر قيمة عالية عندما تكون الرسملة كبيرة، فيما يخص ملائمة المؤشر لقياس مخاطرة المصارف الإسلامية، فللمؤشر موضوعية في تعريفه للعسر المالي، لأنه لا يرتبط بطبيعة نشاط المؤسسات المصرفية، ولكنه يركز على مخاطر المصارف في توظيف ما لديها من أصول واحتياطات، وينطبق المؤشر أكثر على المصارف التي لها استراتيجيات مخاطرة عالية مقابل عوائد كبيرة أو استراتيجيات مخاطر منخفضة مقابل عوائد صغيرة. (حسن بلقاسم غسان، عبد الكريم قندور، 2011، ص9)

4. تحليل أداء المصارف عينة الدراسة وقياس الاستقرار المالي خلال السنوات 2006-2018

سيتم في هذا المحور دراسة أداء المصارف عينة الدراسة والتي تشمل 4 مصارف إسلامية من خلال قياس الربحية بمعدل العائد على الأصول ROA وقياس نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول، وقياس الاستقرار المالي من خلال احتساب مؤشر Z -score، وهذا بالاعتماد على البيانات المحاسبية -قائمة الدخل وميزانية المصارف- المتوفرة على قاعدة البيانات العالمية Bankscope للسنوات من 2006 إلى 2018، وتم تدوين النتائج في جداول لكل بنك على حدة وسيتم تحليل المؤشرات لكل بنك.

1.4.1 مجموعة بيت التمويل الخليجي GFH Financial Group

1.1.4.1. التعريف بالمصرف: يعتبر بيت التمويل الخليجي بنك استثماري اسلامي، وهو مجموعة مالية نشطة ورائدة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي حيث تقدم عروضاً استثمارية متنوعة، يقع مقرها الرئيسي في مرفأ البحرين المالي بمملكة البحرين، وتم إدراج أسهم المجموعة في ثلاث بورصات مالية في دول مجلس التعاون الخليجي وهي: بورصة البحرين، وبورصة الكويت، وسوق دبي المالي، ويعد سهم جي إف إتش واحداً من أكثر الأسهم نشاطاً من حيث التداول والسيولة. تأسس المصرف سنة 1999، ونشاطاته الرئيسية تتمثل في: إدارة الاستثمار؛ التطوير العقاري؛ العمل المصرفي التجاري؛ الخزينة واستثمارات الملكية.

سجل المصرف حافل بالإنجازات عن حسن الأداء فقد حاز على عدة جوائز منها: حصل على أفضل بنك استثماري للسنوات 2005، 2006، 2007، وفي سنة 2021، حصل بيت التمويل الخليجي على جائزة "أفضل صفقة صكوك لهذا العام" و"أفضل بنك استثماري - إسلامي" من MEA Finance Awards، و"أفضل بنك للشركات والاستثمار في الشرق الأوسط" من (GFH Financial Group, 2021) AsiaMoney، وحصل مؤخراً على جائزة أفضل مدير للأصول للأصول الإسلامية في العالم سنة 2022 من طرف مجلة التمويل العالمي.

2.1.4. تحليل نسب الربحية للمصرف : تم عرض قيم المؤشرين المختارين في الدراسة لربحية المصرف في الجدول (01) أدناه:

أ- تحليل تطور معدل العائد على الأصول ROA: من الجدول (01) نرى أن أعلى قيمة سجلت سنة 2007 بمعدل 18.16 بالمائة ويقابلها أعلى قيمة لصافي الدخل 340,1 مليون دولار أمريكي حسب بيانات الدراسة، ثم بدأ المعدل في الهبوط ليصل إلى أدنى قيمة له سنة 2009 بمعدل -28.41 بالمائة وهذا بالتوازي مع قيمة صافي الدخل والتي كانت في أدنى قيمة لها أيضا في هذه السنة بقيمة -728.4 مليون دولار أمريكي.

وبالنظر إلى نشاطات المصرف فقد كانت معظم صفقاته في استثمارات الملكية الخاصة بنسبة 70 بالمائة في العقارات الضخمة في دول الخليج والشرق الاوسط واوربا وأمريكا، وبعد أزمة 2008 التي مست جميع المصارف والمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم وبالأخص مؤسسات الاستثمارات العقارية، أصبح بيت التمويل الاسلامي أمام تراجع كبير في أرباحه والتي أغلبها تتأتى من أرباحه مع الشركات المحدودة أو ما يعرف بال-LP للمشاريع العقارية واستثمارات الأسهم الخاصة وهذا ما أدى إلى انهيار الدخل لدى بيت التمويل الاسلامي وتدهور مركزه المالي، وتقدر خسارة الدخل من الخدمات المصرفية الاستثمارية لدى المصرف من 453 مليون دولار سنة 2008 إلى 49 مليون دولار سنة 2009 (kenifer mohammed et all, 2010)، فهذا ما جعل ارتداد الازمة على المصرف قويا جدا، وبما أن أصوله طويلة الاجل -غير سائلة- فلم تلبى احتياجاته النقدية مما أدى به إلى ضرورة إعادة تنظيم الميزانية العمومية عن طريق تخفيض التزامات التمويل والتنازل عن الكثير من الأصول وشطب الكثير من أسهمه الممتازة وتخفيض تكاليف الموظفين بنسبة 80 بالمائة، وبينما كانت تنبؤات العديد من الخبراء الاقتصاديين والماليين حول انهيار وافلاس المصرف، إلا أنه وحسب ما ورد في التقارير المالية السنوية للمصرف فإنه قد اتبع استراتيجية تعافي خاصة به تتمثل في التخارج من العديد من الاستثمارات وتقليل التكاليف التشغيلية وتنويع عملياتها ونشاطها من أجل زيادة التدفقات النقدية وليست التركيز على القطاع العقاري فقط.

ظل المصرف يركز على استراتيجيته الخاصة للتعافي من تداعيات الأزمة العالمية التي أوقعت في أزمة سيولة كبيرة والتي تتضح من خلال الدخل المتذبذب للفترة من 2009-2015 ما بين ارتفاع وانخفاض في صافي الدخل، وحتى أن المصرف فقد ثقة الكثير من المساهمين وشركات LP التي كانت تعتبر المصدر الأول لأمواله، رمم المصرف مركزه المالي عن طريق إعادة هيكلة رأس المال بتخفيضه سنة 2010 إلى ما قيمته 116.3 مليون دولار مقابل 433.3 سنة 2009، ثم رفع في السنوات التي بعدها، فشهدت سنة 2013 استئنافا للأنشطة الاستثمارية وبيع حصة 75 بالمائة من نادي ليدز بوناند الانجليزي، بالإضافة إلى دعم المصرف المركزي البحرين للمصرف، وشهدت سنة 2014 اطلاق 3 استثمارات ضخمة في المجال العقاري في تركيا وفيلاديفيا وأمريكا، إلا أن تسجيل خسائر سنة 2015 بقيمة 5.5 ملون دولار يفسر بسبب انهيار اسعار البترول سنة 2014 وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وقد كان تأثر المصرف كبيرا بهذا الركود الاقتصادي العالمي نظرا لطبيعة عمله كبنك للحملة يعمل في بيئة الاستثمارات الضخمة في البحرين وباقي دول الخليج إضافة إلى اوروبا والولايات المتحدة، وبعدها تعود المجموعة إلى استقرار نسبي في تحقيق ارباح مجددا والذي تبينه عودة إيجابية نسبة العائد على الاصول في السنوات 2016-2018.

ب- تحليل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول Equity/Total.Assets: من الجدول (01) نرى أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاصول تتراوح ما بين 56.67 بالمائة كأعلى قيمة لها سنة 2013، حيث كانت النسبة مرتفعة في

بداية سنوات الدراسة ثم بدأت في الانخفاض إلى أن بلغت 11.42 بالمائة كأدى قيمة لها سنة 2010 ويفسر هذا الانخفاض باعادة هيكل رأس مال للمصرف خلال سنوات الازمة المالية -2008-2010 وما تلاها من آثار، حيث بلغ رأس المال أدنى قيمة له سنة 2010 تبعا لاستراتيجية التعافي المنتهجة من قبل المصرف، لتعاود الارتفاع سنة 2011 إلى 2013، حيث أن المصرف قام بتقوية ميزانيته ورفع رأسماله من 381.3 سنة 2012 إلى 500.9 مليون دولار سنة 2013 رغم الخسائر المحققة في هته السنة والتي بلغت 17.7 مليون دولار، وسنة 2014 شهدت أيضا تطورات وتحسنات في نتائج الاستراتيجية المتبعة للتعاوي فبعد انقطاع توزيعات المساهمين لفترة من الزمن عاود المصرف توزيع ارباح للمساهمين وشهدت هته السنة الاستحواذ على عدة شركات والدخول في مشاريع تمويلية جديدة تدر عوائد ضخمة، وفي السنوات الموالية من 2015 إلى 2018 بقي رأس مال المصرف في تزايد مستمر ويقابله زيادة في أصول المصرف بنسب كبيرة وهذا ما يفسر أن النسبة تمت تتراوح حول 25 بالمائة.

ونلاحظ طيلة فترة الدراسة وما طرأ على المصرف من تحولات مالية عنيفة ما بين خسائر وأرباح وتغيرات في هيكله المالي واعداد ميزانيته فضلا عن عدم توزيع الارباح على المساهمين في فترة الازمة إلا أنه دائما كان يحقق معدلات عالية من نسبة حقوق الملكية على الاصول والتي تعبر عن قلة المخاطر رغم الضائقة التي يمر بها المصرف فهذا ما جعل المصرف ومساهميته وعملائه في ارتياح بعض الشيء حيث أن النسبة تثبت للغير بأن المصرف قادر على الوفاء بالتزاماته في أصعب الظروف أو في حال افلاسه عن طريق حقوق الملكية الخاصة به، وهذا ما دعم المصرف وجذب المستثمرين رغم معرفتهم بالخسارة الكبيرة للمصرف في الفترة 2009-2010 والربح المتذبذب في 2011-2018.

ج- تحليل مؤشر الاستقرار المالي للمصرف Z-score:

بما أن المؤشر المستخدم يبين تنبؤ بخطر الاعسار المالي للمصرف أي وقوع المصرف في ضائقة مالية بناءً على معطيات السنوات الثلاث السابقة ومعطيات السنة الحالية من حقوق الملكية والاصول والارباح الصافية، فيتبين من خلال الجدول (01) أن المصرف في حالة مستقرة ماليا طيلة فترة الدراسة والتي تعززه حقوق الملكية فهي بنسب مرتفعة جدا، ماعدا سنوات 2009-2010 والتي تعطي مؤشرا سلبا للاستقرار وهذا ما توضحه النسب المحسوبة والمحللة آنفا حيث أن نسبة حقوق الملكية على الاصول مرتفعة ونسبة العائد على الاصول منخفضة جدا لدرجة انه لم يتم تغطيتها بواسطة حقوق الملكية رغم ارتفاع نسبتها، وبالتالي أعطت صورة بأن المصرف كان في حالة افلاس، أي أنه سيستنزف أرباحه وحقوق الملكية الخاصة به وسيبقى غير قادر على الوفاء بالتزاماته، إلا إذا تلقى دعما كما في حالة المصرف قيد الدراسة.

وهنا نرى ان المصرف في السنوات ما بعد الازمة التي مر بها (سنوات تحقيقه لخسائر عظمى) كان في حالة استقرار نسبي فسنة 2011-2012 كانت النسبة قريبة من 0 أي أنه كان قريب من الافلاس، فيما يخص سنة 2013 والتي تعتبر السنة الفاصلة بينه وبين التدهور حيث قام المصرف برفع رأسماله واعداد هيكله ديونه رغم تحقيقه لخسارة مالية إلا انه حقق معدلا مرتفعا من الاستقرار وهذا يفسر بأن المصرف قلل من الاستثمارات ذات المخاطر العالية وهو ما يؤثر إيجابا على معدل Z-score، أما السنوات الموالية فالمصرف قام بالتعافي حقا وجاز فترته الحرجة بنجاح مبهر حيث عاد لمزاولة نشاطاته بقوة وأعاد ثقة السوق والمساهمين والمستثمرين رغم تنبؤ الكثير من المحللين بانهيائه وعلان افلاسه ومنهم المحلل السعودي محمد خنيفر والذي قال أن المصرف في حالة فوضى .

الجدول (01): بيانات بنك GFH Financial Group

years	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ROA	6,52	18,16	10,19	-28,41	-26,27	0,04	1,17	-2	0,82	-0,2	7,29	2,81	2,51
E/A	44,49	39,17	27,74	26,38	11,42	28,26	42,99	56,67	23,11	26,25	27,49	27,98	21,22
Z.score	7,94	8,43	6,38	-0,08	-0,68	1,79	2,84	34,05	13,78	18,27	8,56	8,16	8,85

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف المتوفرة على قاعدة البيانات Bank-scope

2.4. بنك البحرين الإسلامي Bahrain Islamic Bank

1.2.4. التعريف بالمصرف: تأسس بنك البحرين الإسلامي في عام 1979م باعتباره أول بنك إسلامي في مملكة البحرين والرابع إقليمياً، وقد ساهم بدور محوري هام في تطوير صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية ودعم الاقتصاد الوطني على مدى السنين، يملك المصرف شبكة من الفروع تضم 4 فروع، و 4 مجمعات مالية، و فرع رقمي و 51 جهازاً للصراف الآلي منتشرة في جميع أنحاء المملكة، وقد التزم المصرف بتركيز جهوده على الابتكار المستمر، وتطبيق مبادئ راسخة للحوكمة وإدارة المخاطر، فضلاً عن تطوير موظفيه، والاستفادة القصوى من التكنولوجيا المتطورة لتقديم خدمات متميزة لزيائمه، يعمل المصرف بموجب ترخيص من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف قطاع تجزئة إسلامي، كما أنه مدرج في بورصة البحرين، تمكن من تحقيق العديد من الإنجازات المشرفة منذ بداية عمل المصرف وذلك ضمن إطار خطواته الثابتة للتحويل الاستراتيجي إلى الرقمنة، كما نجح كذلك في تطوير الصيرفة الإسلامية داخل المملكة.

وتماشياً مع استراتيجية العمل "إشراق - العودة إلى الأساسيات"، فقد نجح المصرف في بناء أسس صلبة للامتياز، كما تم تحقيق تقدم ملموس في عملية الرقمنة وتبسيط العمليات، وإعادة تنظيم المركز المالي للمصرف، وتعزيز علاقاته مع موظفيه وشركائه المحليين، لبناء جذور عميقة ذات معنى .

2.2.4. تحليل الربحية للمصرف: تم عرض قيم المؤشرين المختارين في الدراسة لربحية المصرف في الجدول (02) أدناه:

أ- تحليل تطور معدل العائد على الأصول ROA من الجدول (02) نرى أن نسب معدل العائد على الأصول ضعيفة بعض الشيء في السنوات 2006-2008 ثم تنخفض إلى تحت الصفر في السنوات 2009-2012 ثم تعاود الارتفاع بنسب ضعيفة جدا قريبة من الصفر وهو ما يفسر بأن المصرف يستطيع توليد ارباح متواضعة جدا من خلال أصوله ولا يحقق اصلا ارباحا من خلال اصوله في السنوات 2009-2012، نرى أن اعلى نسبة من ROA كانت سنة 2007 بمعدل 4.56 بالمائة، بينما كانت أدنى قيمة سنة 2012 بمعدل -4.33 بالمائة وهذا راجع لزيادة المصرف للمخصصات في هته السنة، وايضا يرجع هذا الانخفاض إلى أن المصرف حقق خسائر مالية في السنوات الاربع 2009-2012 بمقدار 51.5 و 105.3 و 46 و 96 مليون دولار على التوالي، وهذا تقريبا ما شهدته المصارف والمؤسسات في جميع أنحاء العالم جراء نتائج الازمة المالية التي هزت استقرار اغلب القطاعات والمؤسسات المالية والمصرفية خاصة، ليعاود المصرف التعافي من جديد وتحقيق ارباح متزايدة في السنوات التي تليها وهذا يرجع إلى سياسة المصرف المنتهجة من أجل استعادة المصرف لربحيته وهو ما يتوضح من خلال التصريحات المدلى بها في التقارير المالية للمصرف، حيث زاد المصرف من منتجاته الاسلامية المعروضة وزاد من استثماراته وأصوله، وهو ما تظهر نتائجه خلال السنوات 2013-2018 حيث يرى المصرف أنه يحقق نتائج مرضية بالنسبة له كبنك تجزئة اسلامي، وهو ما يسمح له بتنفيذ المزيد من الانشطة الاستثمارية .

ب- تحليل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول Equity/Total.Assets يظهر الجدول (02) تغيرات نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول فهي ما بين ارتفاع وانخفاض طيلة سنوات الدراسة، فبلغت أعلى قيمة لها سنة 2007 بنسبة 28.41 بالمائة، وأدنى قيمة لها سنة 2012 بقيمة 8.37 بالمائة، وهذا يبين مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عن طريق حقوق الملكية الخاصة به، وهنا المصرف في جميع سنوات الدراسة يحقق نسباً معتبرة من قدرته على تمويل أصوله عن طريق حقوق الملكية الخاصة به، سجلت الأخيرة أدنى قيمة لها سنة 2012 بقيمة 185 مليون دولار مع تسجيل أداء تشغيلي قوي وتحسن في الأنشطة الرئيسية للمصرف، واتباع استراتيجية لمدة ثلاث سنوات قادمة تعمل على زيادة الدخل التشغيلي للمصرف، وتحسين جودة الأصول، وتعزيز السيولة، وترشيد التكاليف، فضلاً عن خفض تكاليف التمويل حسب ما ورد في تقرير 2012 السنوي للمصرف.

ما بعد سنة 2012 شهدت زيادة في حقوق الملكية تقابلها زيادة كبيرة في الأصول، مما يعطي مركزاً جيداً للمصرف أما العملاء والمساهمين حيث أن المصرف قادر على الوفاء بالتزاماته عن طريق حقوق الملكية إذا اضطره الأمر لهذا من أجل تفادي الإفلاس.

ج- تحليل مؤثر الاستقرار المالي للمصرف Z-score بالنظر في الجدول (02) نرى أن المصرف حقق معدلات منخفضة في السنوات 2009-2014 تتراوح بين 7 و 1 بالمائة، وحققت نسبة مرتفعة من الاستقرار طيلة بقية سنوات الدراسة، فكانت النسبة الأكبر سنة 2018 بقيمة 288 وهذا المعدل المرتفع يرجع إلى أن التذبذب في العائد على الأصول كان ضعيفاً بقيمة 0.04 والذي يعبر عنه رياضياً بالانحراف المعياري لـ ROA للسنوات الثلاث الماضية، وهذه النتيجة تتوافق مع قاعدة عمل المؤشر التي تقول بأنه كلما زادت الرسملة والربحية ستزداد نسبة استقرار المصرف، وتنخفض عندما يكون هناك اضطراب في الأرباح كما هو في السنوات 2009-2012 حيث سجل المصرف خسائر كبيرة. وهنا يمكن القول بأن المصرف استطاع التصدي للأزمة المالية 2008 وما خلفتها من آثار للمديونية على الجميع، ويشهد المصرف مستوى جيد من الاستقرار المالي حسب مؤشر Z-score والذي يقيس مدى التعثر المالي للمصرف ومدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عن طريق حقوق الملكية والأرباح، وهنا المصرف قادر على الوفاء بالتزاماته ومزاولة نشاطاته المالية دو المساس بأرباحه وحقوق ملكيته.

الجدول (02): بيانات بنك Bahrain Islamic Bank

YEARS	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ROA	3,44	4,56	2,91	-2,17	-4,3	-1,95	-4,33	0,7	1,04	1,21	0,84	0,9	0,91
E/A	17,17	28,41	19,04	15,41	10,69	12,08	8,37	8,44	9,04	11,22	11,40	9,95	9,20
Z-score	21,38	33,02	26,04	3,77	1,73	7,82	2,97	3,63	3,35	48,04	67,14	55,4	288

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف المتوفرة على قاعدة البيانات Bank-scope

3.4. بنك السلام البحرين Al salam Bank Bahrain

1.3.4. التعريف بالمصرف:

تأسس المصرف في مملكة البحرين عام 2006 رأس ما مدفوع قدره 318 مليون دولار وهو مدرج في بورصة البحرين سنة 2006 وسوق دبي المالي 2008، وهو يعمل وفقاً للمبادئ الإسلامية والإجراءات التنظيمية بالمصارف الإسلامية والتي يحددها مصرف البحرين المركزي.

في سنة 2009 استحوذ على حصة 31.90 بالمائة من اسهم المصرف البحريني السعودي، وفي سنة 2014 قام المصرف بالاندماج مع بي ام آي ش.م.ذ (م) وبهذا ارتفعت حقوق المساهمين إلى 870 مليون دولار امريكي، وقد نال المصرف ايضاً على جائزة "التميز للإنجاز البارز في ابتكار المنتجات العقارية الاسلامية" والتي تم منحها من قبل القمة الدولية للتمويل العقاري - الشرق الاوسط لعام 2009، وحصد على الجائزة المرموقة "اختيار النقاد - كأفضل مصرف تجزئة إسلامي في البحرين لعام 2017 - " من قبل Analytica IF Cambridge - المتخصصة في تقديم المشورة الاستراتيجية في مجال الخدمات المالية وإجراء البحوث الأكاديمية والمهنية للمؤسسات المالية (مصرف السلام، 2017)، ويحتل المرتبة السادسة خليجياً من ناحية معدل كفاية رأس المال، وحصل على جائزة افضل مصرف إسلامي للأفراد في البحرين سنة 2018 وجائزة أكثر المنتجات المصرفية الإسلامية ابتكاراً.

2.3.4. تحليل الربحية للمصرف: تم عرض قيم المؤشرين المختارين في الدراسة لربحية المصرف في الجدول (03) أدناه:

أ- تحليل تطور معدل العائد على الأصول ROA: يظهر من بيانات بنك البحرين المدونة في الجدول (03) أن نسبة العائد على الأصول موجبة في جميع سنوات الدراسة حيث شهدت ادنى قيمة لها سنة 2011 بقيمة 0.03 والتي يقابلها تسجيل ادنى قيمة في صافي الارباح بقيمة 0.8 مليون دولار، وقد أعزى المصرف هذا الانخفاض إلى الظروف الغير مستقرة في البحرين سنة 2011 فضلاً عن ما حدث في باقي الدول العربية بدءاً من تونس، إضافة إلى ما شهدته دول الاتحاد الاوروي من مشكلة المديونية، وقد تزامن هذا مع انخفاض في معدلات النمو لدى الصين والهند جراء ركود الصناعات والانكماش الاقتصادي العالمي، وقد عمل المصرف على تخفيض استثماراته في القطاع العقاري تبعاً لتوصيات الجهات الرقابية آنذاك، كل هذه التغيرات في الاقتصادات العالمية والتغير في الاوضاع السياسية لدى بعض الدول العربية جعل المصرف في حالة تدني لأرباحه.

بينما سجلت أعلى قيمة سنة 2008 بقيمة 5.36 بالمائة تقابلها تحقيق أرباحاً جيدة، على الرغم من تدهور الاوضاع المالية والاقتصادي في العالم في الربع الاخير من السنة إلا أن المصرف كان حذراً بشأن محافظته التمويلية فقد اتجه إلى الاستثمار في المجالات الاقل حساسية لتداعيات الأزمة، أما باقي السنوات فقد شهدت تذبذباً في قيم نسبة العائد على الاصول إلا أنها في كل السنوات نسباً ايجابية تدل على أن المصرف قادر على أن يدر ارباحاً من أصوله.

ب- تحليل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول Equity/Total.Assets: إن الجدول يوضح أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاصول كانت بنسب عالية طيلة فترة الدراسة وهي تتراوح ما بين 16.62 بالمائة كأدنى قيمة سنة 2014 رغم أن المصرف قام بالاندماج مع بنك بي إم آي وعزز مركزه المالي حيث ارتفعت حقوق الملكية من 32.8 إلى 41.2 مليون دولار وهذا بالتوازي مع الارتفاع الكبير في إجمالي الأصول حيث زادت الاصول بما قيمته 2.3 مليار دولار امريكي وهو مبلغ ضخم جداً يعود بالاجاب على المصرف في السنوات الموالية، وسجلت 31.11 بالمائة كأعلى قيمة سنة 2008 وهذا يفسر بزيادة حقوق المساهمين حسب ما ورد في التقرير المالي للمصرف سنة 2008، وهذا يبين أن المصرف قادر على الوفاء بالتزاماته عن طريق حقوق الملكية.

ج- تحليل مؤثر الاستقرار المالي للمصرف Z-score: من الجدول (03) يتضح أن المصرف حقق نسباً عالية من الاستقرار المالي، فكانت أدنى نسبة سنة 2008 بمعدل 5.7 بالمائة وهذا بسبب التذبذب الكبير في العائد على الاصول فقد حقق المصرف في السنوات الثلاث 2006-2007-2008 زيادة كبيرة في الأصول حيث سجلت على التوالي: 489.9،

1059.1، 1471.1، وهذا ما اعطى انحرافا معياريا كبيرا قدرت قيمته بـ 5.90 وبالتالي نتج عنه انخفاض في قيمة مؤشر الاستقرار .

أما عن أعلى قيمتين فقد سجلتا سنة 2014 و 2018 بقيمة 174.25 و 229.2 على التوالي، وتعتبر سنة 2014 فقرة نوعية في اصول وارباح وحقوق الملكية للمصرف جراء عملية الاندماج فقد عزز المصرف من مركزه المالي بشكل كبير فبلغت حقوق الملكية سنة 2014 ما مقداره 845 مليون دولار مقابل 624.1 مليون دولار سنة 2013، فيما ارتفعت اصول المصرف من 2886.8 مليون دولار سنة 2013 إلى 5186.5 مليون دولار سنة 2014، بينما كانت الارباح المحققة سنة 2013 تقدر بـ 31.8 مليون دولار إلى ما قيمته 41.2 مليون دولار سنة 2014.

بالنسبة للقيمة الأعلى سنة 2018 والمقدرة بـ 229.2 ترجع إلى قيمة الانحراف المعياري حيث قدرت بـ 0.11 بالمائة وهذا ما جعل المصرف في حالة استقرار مالي كبير أي أن المصرف لن يضطر إلى أن يستهلك حقوق الملكية من اجل الوفاء بالتزاماته فلديه من الارباح ما يفي بغرض الوفاء بالتزامات وتحقيق الاستقرار المالي، وهذا ما يحققه المصرف في كل سنوات الدراسة، مما جعل المصرف من افضل المصارف في البحرين ومنطقة دول الخليج ككل وما أعطاه مكانة ريادية وسمعة طيبة أمام الجمهور فضلا عن تقديمه لمنتجات مالية إسلامية متطورة وإدخال التكنولوجيا المالية ضمن عملياته.

الجدول(03): بيانات بنك Al salam Bank Bahrain

YEARS	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ROA	5,36	2,08	0,88	0,03	1,10	1,22	1,02	0,68	0,97	1,11	1,12
E/A	31,11	25,22	23,10	21,26	22,08	21,62	16,29	19,25	19,23	19,08	17,78
Z-score	5,7	9,37	10,34	20,7	41,26	35,03	174,25	73,81	111	93,56	229,2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف المتوفرة على قاعدة البيانات Bank-scope

5.4. مجموعة البركة البحرينية Al baraka Banking Group

1.5.4. **التعريف بالمجموعة:** بنك البركة الإسلامي هو احد المؤسسات المالية البحرينية الرائدة في مجال الصيرفة الاسلامية، وقد تأسس المصرف في العام 1984، لعب المصرف دورا بارزا في تأسيس البنية التحتية لصناعة المالية الاسلامية، كما كان للمصرف دور كبير في الترويج للصناعة المالية الإسلامية والتعريف بمزاياها العديدة.

خلال سنة 2010 أتم بنك البركة الإسلامي - البحرين دمج فروعه في باكستان، التي يعود بداية تاريخ إنشائها إلى سنة 1991، مع فروع مصرف الإمارات الإسلامي العالمي، ليتم تأسيس بنك البركة باكستان المحدود، وبعد ذلك في سنة 2016، قام المصرف بقبول ودمج بنك برج المحدود في بنك البركة باكستان المحدود، مما أدى إلى إضافة 74 فرعاً جديداً، وفي 2012 استحوذ المصرف على حصة بنسبة 60% من الأسهم المصدرة لشركة اتقان كايبتال (مجموعة التوفيق المالية سابقاً)؛ وفي أكتوبر سنة 2015 ارتفعت هذه الحصة وشركة اتقان كايبتال هي شركة مساهمة مغلقة مسجلة في المملكة العربية السعودية ومرخصة من قبل هيئة السوق المالية، وتمارس الشركة أنشطة إنشاء وإدارة الصناديق الإستثمارية.

تتمتع المجموعة وجود راسخ في نطاق جغرافي كبير يتمثل في وحداتها المصرفية التابعة المنتشرة في 16 بلداً، والتي تدير بدورها أكثر من 600 فرعاً وتقدم مختلف أنواع الخدمات والمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الدول: الاردن، البحرين، باكستان، الجزائر، السودان، جنوب افريقيان لبنان، تونس، مصر، تركيا، العراق، السعودية، سوريا، المغرب، ومكثبين تمثيليين في اندونيسيا و ليبيا. (بنك البركة البحرين، 2017)

2.5.4. تحليل الربحية للمصرف: تم عرض قيم المؤشرين المختارين في الدراسة لربحية المصرف في الجدول (04) أدناه:

أ- تحليل تطور معدل العائد على الأصول ROA: من الجدول (04) نرى أن معدلات ROA كلها موجبة في سنوات الدراسة وهذا بين أن المصرف قادر على توليد ارباح من أصوله، فكانت أعلى نسبة له سنة 2007 بقيمة 1.63 بالمائة نظرا لتحقيق المصرف لأرباح هائلة مقارنة بالسنة التي قبلها فكانت الأرباح سنة 2007 تقدر بـ 144.1 ملون دولار مقارنة بسنة 2006 والتي قدرت بـ 80.3 مليون دولار، وكذلك زيادة في الأصول التي قدرت بـ 10104 مليون دولار سنة 2008 مقارنة بـ 7626 سنة 2006؛ وجاءت الزيادة في الأصول في الأساس نتيجة لنمو بلغ 23 % في مستحقات مبيعات المراجعة لتبلغ 14.1 مليار دولار أمريكي، وكذلك التوسع في محفظة الإجارة المنتهية بالتسليم التي نمت بأكثر من الضعف لتبلغ 156 مليون دولار وكذلك الزيادة في الودائع لدى المصرف المركزي، وقد تم تمويل هذا النمو عن طريق زيادة بنسبة 15 % في حسابات الاستثمار المطلقة وبنسبة 24 % في حسابات العملاء والودائع الأخرى، أما عن الزيادة في الدخل لعام 2007 يتضمن أرباحا استثنائية من بيع مفترض لشركة تابعة تصل إلى 54 مليون دولار أمريكي (بنك البركة البحرين، 2007)؛ بينما سجلت أقل قيمة سجلت في السنتين 2017، 2018 بقيمة 0.53 و 0.52 بالمائة على التوالي، وهذا بالموازات مع انخفاض الدخل مقارنة بسنة 2016.

ب- تحليل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول Equity/Total.Assets: من الجدول (04) يظهر بأن المصرف حقق معدلات مرتفعة من نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2006 بمعدل 12.84 بالمائة ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا سنتي 2017 و 2018، في المقابل شهدت حقوق الملكية ارتفاعا في جميع سنوات الدراسة، يقابله ارتفاع معتبر في الأصول، وهذه المعدلات الإيجابية من النسب تعطي صورة إيجابية عن أن المصرف بعيد من الوقوع في عدم الوفاء بالتزاماته لأنه وإذ نفذت مصادر أمواله سوف يلجأ إلى سداد مستحقاته من حقوق الملكية وهو ما يجعله في مركز آمن.

ج- تحليل مؤثر الاستقرار المالي للمصرف Z-score: نرى من الجدول (04) أن المصرف حقق معدلات استقرار جد كبيرة ومرضية تجعله في مأمن من آثار التقلبات الاقتصادية والمالية التي مست جميع أنحاء العالم خاصة في السنوات 2008 أزمة الرهن العقاري و 2014 انخفاض أسعار البترول والتي أدت بتباطؤ الاقتصادات وعدم الطلب على التمويل سواء على المستوى الكلي أو الجزئي حيث انخفضت القدرة الشرائية للأفراد.

أعلى معدل استقرار تم تحقيقه من طرف المصرف سنة 2012 و 2013 حيث كان الانحراف المعياري في أقل قيمه 0.01 أي أن العوائد على الأصول تشهد استقرارا في نموها، بينما أدنى معدل سجل سنة 2009 حيث انخفض الدخل إلى 91.8 مليون دولار بعدما كان 113.7 مليون دولار سنة 2008، وهذا نتيجة تقليص الاستثمارات وانخفاض عجلة النمو على الصعيد العالمي التي أثرت على المصارف وجعلتها في حالة من الحرص الشديد على عدم الخوض في استثمارات جديدة في ظل عدم وضوح تعافي الاقتصادات والقطاعات المصرفية، وهذه النسب تعبر عن مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح والوفاء بالتزامات دون المساس بحقوق الملكية.

الجدول (04): بيانات بنك Al baraka Banking Group

YEARS	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ROA	1,15	1,63	1,08	0,76	0,73	0,72	0,73	0,72	0,68	0,68	0,63	0,53	0,52
E/A	12,84	11,32	10,36	9,22	7,71	7,01	6,79	6,20	5,70	5,51	5,47	6,84	6,49
Z-score	46,78	54,76	38,69	22,87	43,19	324,83	844,66	758,4	236,4	251,41	213,9	96,6	115,8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصارف المتوفرة على قاعدة البيانات Bank-scope

6.4. مدى مساهمة نسبة العائد على الاصول في مؤشر Z-score

نقسم التحليل إلى 3 مجالات:

أ- سنوات ما قبل الازمة المالية 2006-2008: نلاحظ في هته السنوات أن كل المصارف في حالة جيدة من الاستقرار المالي إذ أنها تعمل في ظل الظروف الاقتصادية والمالية العادية ونتائجها كلها متوقفة على حسن التسيير المالي ومحفظه الاستثمارات لكل بنك، ونلاحظ أن معدلات العائد على الأصول منخفضة جدا كلها تحت 5 بالمائة ما عدا مجموعة جي اف إتش، وأن مؤشر الاستقرار في المصارف الأربع موجب ومعدلات مرتفعة خاصة بنك البركة وبنك البحرين الاسلامي، ومن هذا يتضح أن وتيرة التغير في ROA ليست نفسها وتيرة التغير في Z-score.

ب- 2009 إلى 2014 التي شهدت أزمة تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي: شهدت مجموعة جي اف إتش تدهورا كبيرا في معدلات ROA خلال سنتي 2009-2010 ثم تحسنت بشكل ضئيل حيث تم تسجيل معدلات منخفضة خلال 2011-2014 والذي عادت بالايجاب على مؤشر Z-score حيث شهد ارتفاعا معتبرا، وكل هذه التغيرات راجعة لطبيعة نشاط المصرف الذي تقريبا حل استثماراته في العقارات والاستثمارات طويلة الاجل في شتى أنحاء العالم ومع النظر لما خلفته ازمة الرهن العقاري فهذه النتيجة حتمية الحدوث وهو ما أثر سلبا على مؤشر الاستقرار والذي سجل مستوى دون الصفر أي أن المصرف كان عاجزا بمعنى الكلمة عن سداد مستحقاته لولا أنه تلقى الدعم من المصرف المركزي البحريني وتنازله عن الكثير من أصوله من أجل التعافي، بالنسبة للمصارف الأخرى سجلت معدلات استقرار موجبة أي لكنها منخفضة في السنتي 2009-2010 وحسب ما ورد في التقارير السنوية لهته المصارف فإنها كانت في فترة ترقب لتداعيات أزمة 2008 وهذا ما جعلها تخفض من استثماراتها ومنحها لتمويلات طويلة الاجل، لتعاود الارتفاع إلى غاية 2014 وخاصة بنكي السلام والبركة واللذان سجلا معدلات جد مرتفعة في السنوات 2011-2014 وهذا يفسر بأن المصارف لم تتأثر بالتغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية.

ج- سنوات 2015 -2018 بالنسبة لمجموعة جي اف إتش فقد سجل معدل 18 بالمائة لمؤشر الاستقرار سنة 2014 وهذا يدل على أن المصرف سيطر على الازمة التي أثرت عليه بشكر جد كبير طيلة السنوات 2008-2014، لتعاود الانخفاض في نسبة ROA سنوات 2015-2018 وهذا نظرا لعلاقة المصرف بالبيئة الخارجية التي شهدت تباطؤا في معدلات النمو والانتاج والاستثمارات، رغم أنه اتبع التنوع في محفظته الاستثمارية بعد ما حصل له من نتائج سلبية في الفترة السابقة، أما عن باقي المصارف فقد سجلت نموا في معدلات ROA وتبعها معدلات جد مرضية في مؤشر الاستقرار.

5. خاتمة:

إن موضوع الاستقرار المالي له أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات من طرف صانعي السياسات ومن طرف مجلس الادارة في المصارف، ونظرا لأنه مهم في معرفة المركز المالي للمصرف وتوضيح مدى قدرته على الوفاء ومدى الثقة التي يمكن أن تمنح له

من طرف المتعاملين والمستثمرين الذين يبنون قراراتهم بناءً عليه، فيجب على المصرف الاحتفاظ بمعدلات مناسبة تضعه في منطقة الأمان من خطر الإفلاس، ومن أهم النتائج المتوصل إليها نذكر:

- مؤشر **Z-score** يقيس مدى امكانية المصارف من التصدي لمشاكل الإفلاس المالي، ويمكن تطبيقه على المصارف الاسلامية لموضوعيته في قياس الاستقرار المالي؛
- من خلال الدراسة لتي وضحت مؤشر الاستقرار ونسبة العائد على الاصول لكل بنك على حدة نجد أنه كلما زادت نسبة العائد على الأصول زادت قيمة مؤشر الاستقرار وبنسب متفاوتة خلال السنوات، وبالتالي يمكن القول أنه توجد علاقة طردية بين **ROA** و **Z-score**؛
- المصارف الاسلامية ذات الطابع الاستثماري طويل الأجل هي الأكثر تأثراً بالأزمة المالية العالمية، نظراً لتعاملاتها مع البلدان في مختلف القارات، هذا ما وضحته نتائج مجموعة جي اف إتش؛
- أن إستقرار المصارف الاسلامية ذات الطابع الاستثماري الجزئي والمتوسط وقصير الأجل ظل موجبا ومحافظا على مستواه طيلة سنوات الدراسة والتي تخللتها الازمتين 2008 و 2014، ومنه نقول أن مصارف التجزئة الاسلامية لم تتأثر بشكل مباشر بتداعيات الأزمات؛
- للمصارف الاسلامية قدرة على التعافي من مشاكل الاعسار المالي نظرا لارتباطها الوثيق بالواقع الاقتصادي وليس بالتعاملات المالية الوهمية ولا بالفوائد؛
- إن تجربة مجموعة جي اف إتش تعتبر فريدة من نوعها لأنها عايشة فترة جد حرجة جراء الازمة المالية 2008 واستغرقت سنوات من أجل التعافي لكنها عادت وبقوة للساحة المصرفية وللعمل الاستثماري طويل الأجل.

6. قائمة المراجع:

• الأطروحات:

1. محمد سليمان، (2019)، التمويل الاسلامي وأثره في الاستقرار المالي في المصارف القطرية: دراسة مقارنة 2006-2017، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- المقالات:
2. الامام صلاح الدين، (2010)، استخدام نظام التصنيف **CAMELS** في تحقيق السلامة المالية للمصارف- بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة-، مجلة المنصور، ع13.
3. أمانة فريق الاستقرار المالي، (2019)، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.
4. بلوافي أحمد، (2008) المصارف الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م21، ع02.
5. بن عمر محمد، بن عمارة نوال، (2018)، تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذج **RAROC** دراسة حالة مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار 2012-2016، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، ع05.
6. بن معتوق صابر، (2019)، اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي- دراسة تجربة الأردن-، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، م06، ع01.
7. حمزة التومي، موارد همتان، (2018)، أثر كل من حجم المصرف، الربحية والسيولة على هيكل رأس المال في المصارف الجزائرية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، ع09.
8. درور أسماء، خوالدي سليمة، (2020)، قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من المصارف التجارية العمومية والخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر **z-score** للفترة 2008-2018، مجلة الاقتصاد والادارة، م19، ع02.
9. فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية (2018)، المنهجيات الحديثة لاختبارات الاوضاع الضاغطة (اختبارات التحمل)، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة.

10. قندوز عبد الكريم وآخرون، (2022)، محددات الاستقرار المالي للمصارف العربية، معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، الامارات.
11. مرابط محمد، حناش إلياس، (2020)، تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الاسلامية-دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الاسلامية العربية باستخدام نماذج البانل-، مجلة مجاميع المعرفة، م06، ع02.
12. مشتاق السبعوي وآخرون، (2012)، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي -دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية-، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، م02، ع02.
13. نبراس العامري، (2012)، استعمال نموذج العائد راس المال المعدل بالمخاطر، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، الكلية التقنية م7، ع12.
- المداخلات:
14. غسان حسن، قندوز عبد الكريم، (18 إلى 20 ديسمبر 2011)، قياس الاستقرار المالي للمصارف السلامية والتقليدية في السعودية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي - النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي -، الدوحة، قطر .
- التقارير:
15. مصرف السلام، (2017)، البحرين، التقرير السنوي.
16. بنك البركة البحرين، (2017)، التقرير السنوي.
17. بنك البركة البحرين، (2007)، التقرير السنوي.
- المراجع باللغة الاجنبية:
18. GFH Financial Group(2021), Annual Report, Bahrain.
19. Morgan. P, and V. Pontines,(2014), Financial Stability and Financial Inclusion, Asian Development Bank Institute.
20. S. Oosterloo et al, (2007), Financial stability reviews: A first empirical analysis, Journal of Financial Stability 2, Groningen.
21. P. Rostamzadeh et all, (2018), The Effect of Institutional Quality on the Relationship between Banking Stability and Marketization: The Case of Iran, Iranian Journal of Economic Studies,7(2).
22. Edward I Altman, (1968), Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy, the journal of finance, vol23, N°4.
- مواقع الانترنت:
23. بنك البحرين الاسلامي، <https://www.bisb.com/index.php/ar/about-bisb>
24. Word bank, Financial stability, online at <https://www.worldbank.org/en>
25. kenifer mohammed and others, (2010), The Rise and Fall of Gulf Finance House 2008-2009, Munich Personal RePEc Archive, Article Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/27403/>
26. Andrew Crockett, Why Is Financial Stability a Goal of Public Policy?, available at <https://www.semanticscholar.org/paper/Why-Is-Financial-Stability-a-Goal-of-Public-Policy-Crockett/faf0243c28f8163a93b91b0df4182d9f81cb835d>
27. Xiping Li et all, (2017), Measuring bank risk: An exploration of z-score. available at <https://www.bing.com/search?q=Measuring+bank+risk%3A+An+exploration+of+z-score&cvid=0b60e3d7a7904a7f8f045e265c8860ed&aqs=edge..69i57j69i64j69i60.417j0j4&FORM=ANAB01&PC=U531>